نائب رئيس لجنة الاستثمار باتحاد الغرف التجارية لـ"الثورة":

القطاع الخاص يعول على حكومة الوفاق في خلق بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال

أكد الأخ/ عبدالمجيد السعدي، نائب رئيس لجنة الاستثمار بالاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية أن القطاع الخاص يعول كثيراً على جدية حكومة الوفاق الوطني لخلق بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال المحلية والاقليمية لاقامة مشاريع استثمارية واسعة في اليمن.

وأشار في حوار خاص لـ«الثورة» إلى أن توفر عامل الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد سيكون له أثر فعال في تهيئة المناخ الاستثماري بالاضافة إلى قانون الشراكة الحقيقية بين القطاع الخاص والحكومة الذي يعتبر الركيزة الأساسية للنهوض بالاقتصاد اليمني.. والمزيد من القضايا الاقتصادية نستعرضها في الأسطر التالية:

حوار/ أحمد مسعد الأسد

*** هل لكم أن تحدثونا عن الدور المرتقب للقطاع الخاص إلى جانب حكومة الوفاق الوطني لاحداث نهضة اقتصادية وتنموية شاملة خلال الفترة المقبلة؟**

** من المعلوم أن معظم دول العالم تعتمد في نهضتها الاقتصادية والتنموية على القطاع الخاص بدرجة أولى وهناك نماذج عديدة لدور القطاع الخاص في كثير من الدول الشقيقة والصديقة ولضمان إحداث نقلة نوعية في اقتصاديات الشعوب يتطلب وجود عامل الأمن والاستقرار الذي بدوره يؤمن لأصحاب رؤوس الأموال والشركات الاستثمارية إقامة مشاريعهم الصناعية والتنموية والخدمية والتجارية.

> على الحكومة إيجاد أوعية استثمارية لاستيعاب تمويلات المانحين

ونحن في القطاع الخاص اليمني نعول كثيراً على جدية حكومة الوفاق الوطني في خلق بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال المحلية والإقليمية من خلال توفير عامل الأمن والاستقرار الذي طالما افتقدناه طوال الفترات الماضية.

قانون الشراكة

*** كيف ينظر القطاع الخاص إلى إمكانية إقامة شراكة حقيقية مع الحكومة؟**

** يمكن القول هنا أن هناك مساعي جادة لخلق شراكة حقيقية مع حكومة الوفاق الوطني خصوصاً وأن لدينا لجاناً مشتركة من القطاع الخاص والحكومة، حيث عقدت لقاءات مع الوزراء المعنيين وطرحت مقترحات عديدة والآن يتم الاعداد لمسودة قانون الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة، وهذا القانون مطلوب من الدول المانحة لليمن والتي ربطت منح تمويلاتها لبلادنا بوجود هذا القانون وهو ما يجعلنا متفائلين بإنجاز هذا القانون في أقرب وقت ممكن والعمل به على الواقع العملي كونه محل إجماع محلي وإقليمي عكس الفترة السابقة للحكومات المتعاقبة.

> قانون الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة سيحدث نهضة اقتصادية شاملة

أوعية استثمارية

*** هل تعتقدون بأن حكومة الوفاق قادرة على توظيف تمويلات المانحين للنهوض بالاقتصاد اليمني ولاقامة مشاريع استثمارية وصناعية؟**

** أعتقد أن مسألة توظيف حكومة الوفاق الوطني لتمويلات المانحين تعتمد على إيجاد أوعية استثمارية لمشاريع تنموية وصناعية وخدمية وتجارية لاستيعاب تلك الأموال في إقامة مشاريع استراتيجية وتفعيل قانون الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة وتهيئة المناخ الاستثماري الآمن والجاذب لرؤوس الأموال اليمنية المهاجرة والمحلية والإقليمية حتى يتمكنوا من إقامة مشاريعهم مع ضمان عامل الأمن والاستقرار الذي عانت منه بلادنا خلال العقود المنصرمة، وفي حال توفر هذا العامل الهام سوف تشهد اليمن نهضة تنموية وخدمية وتجارية شاملة خلال فترة وجيزة.

تشجيع المستثمرين

*** ما أهمية قرار البنك المركزي اليمني بخفض سعر الفائدة بنسبة 15% على الأنشطة الاستثمارية والتنموية والخدمية والتجارية؟**

** إن قرار خفض سعر الفائدة إلى 15% يعتبر خطوة مهمة ومؤشراً يدل على عدم وجود تضخم ويدل على استقرار سعر العملة الوطنية مقابل العملات الصعبة، إلا أن القطاع الخاص لا يعتمد في أنشطته على القروض من البنوك لأن سعر الفائدة لا يزال مرتفعاً جداً وخصوصاً إذا أردت الاقتراض بالعملة الوطنية الريال وبالتالي فإننا بالقطاع الخاص نود أن يصل سعر الفائدة إلى ما هو عليه بدول الجوار والذي يتراوح ما بين (5-8%) بالعملات المحلية أما العملات الصعبة فيصل إلى (2.5%) الأمر الذي يشجع المستثمرين على إقامة مشاريعهم الاستثمارية الصناعية والخدمية والتجارية.

عمالة ماهرة

*** إذاً ما هي متطلبات الشراكة الحقيقية بين القطاع الخاص والحكومة برأيكم؟**

- من أهم متطلبات الشراكة وضع دراسات جدوى اقتصادية خصوصاً للمشاريع الاستثمارية الصناعية الاستراتيجية مثل مصانع الاسمنت وغيرها من الصناعات التمويلية، حيث يتم التركيز على تأهيل الكوادر الفنية المتخصصة من خلال إنشاء معاهد فنية وتقنية أو كلية بالجامعة لفترة أربع سنوات يتخرج منها مهندسون وفنيون متخصصون للعمل بتلك المصانع التي عادة ما يستغرق وقت إنشائها فترات تتراوح ما بين 3-5 سنوات وبالتالي يتزامن افتتاح تلك المصانع مع مخرجات العمالة الماهرة التي توفر على صاحب المصنع البحث على عمالة أجنبية لإدارة المصنع بالعملة الصعبة، بينما الاهتمام بالمعاهد والكليات المتخصصة سيشغل أيادي عاملة محلية ورخيصة.

> تطبيق النافذة الواحدة هو تعامل المستثمر مع مكتب واحد وخلفه (700) نافذة..

الدعوة إلى تقييم أثر الانفتاح التجاري على القطاع الصناعي

خاص

دعا خبراء اقتصاد الحكومة إلى تقييم الانفتاح التجاري على القطاعات الإنتاجية وفي مقدمتها قطاع الصناعة.

وأشاروا إلى ضرورة دراسة الآثار الناجمة عن هذا الانفتاح على الصناعات الوطنية خلال الفترة الماضية .

ويرى خبراء اقتصاد أن الانفتاح الحكومي المفاجئ والسريع كان له أثر سلبي على أداء القطاع الصناعي، حيث ضاعف من معاناته، وكان الأحرى بالحكومة أن تعمل على تعزيز القدرات التنافسية للصناعة الوطنية لتتمكن من مواجهة صناعات عالمية عريقة تمتد جذورها إلى أكثر من قرن ونصف القرن.

وبينوا أن الصناعة الوطنية وجدت نفسها في مواجهة غير متكافئة مع السلع الصناعية المستوردة، فتعدد الرسوم والضرائب ونقص البنى التحتية وعدم وجود مناطق صناعية ضاعف من تكاليف الإنتاج، الأمر الذي حد من قدرتها التنافسية. وبالرغم من التحديات والصعوبات التي تواجهها، إلا أن العديد من الصناعات الوطنية تمكنت من تثبيت أقدامها في السوق المحلية، بل ومن الوصول إلى الأسواق الخارجية. ومع ذلك فإن النمو الصناعي ما يزال متدنياً وغير مشجع على جعل هذا القطاع القائد والمحرك الأساسي لعجلة التنمية.

بيع أذون خزانة بقيمة 67 مليار ريال

خاص

، تم بمقر البنك المركزي اليمني أمس تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (779).

وبحسب بيان صحفي صادر عن البنك تلقت «الثورة» نسخة منه فقد بلغت القيمة الاسمية الإجمالية للطلبات الفائزة مبلغ 66 ملياراً و970 مليون ريال، كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة (91)، (182)، (364) (16.73%)، (16.66%)، (16.64%)، على التوالي وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية غداً السبت.

تصدير 4000 طن من المنتجات الوطنية

عدن / سبأ

صدر أمس عبر أرصفة المعلا ميناء عدن أربعة آلاف و 413 طنا من المنتجات الوطنية.

وأفادت إحصائية ملاحية صادرة عن الميناء تلقتها لـ(سبأ) بأن شحنة الأسماك والأحياء المائية البالغة 300 طن صدرت إلى الصين وروسيا وبانكوك ولبنان والأردن وهونج كونج وماليزيا، في حين صدرت شحنة الصابون والبسكويت والسمن والبالغة 100 طن إلى إثيوبيا.

أما شحنتا العطور والألبان السائلة البالغة 10 أطنان فقد صدرتا إلى إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وشحنة الجلود البالغة ثلاثة أطنان إلى العاصمة الايطالية روما، فيما صدرت شحنة نخالة القمح البالغة أربعة آلاف طن إلى مدينة الاسكندرية بجمهورية مصر العربية.

تدريب (57) صياداً على صيانة محركات القوارب

عدن/سبأ

بدأت أمس بعدن دورة تدريبية لـ57 صياداً تقليديا من محافظات عدن ولحج وأبين حول صيانة محركات قوارب الصيد ينظمها برنامج الانشطة المهنية التابع للبرنامج الفني الالماني جي أي زد.

ويتلقى المشاركون في الدورة على مدى ثلاثة أيام محاضرات ودروس علمية تتعلق بالطرق المتبعة في صيانة محركات القوارب ووظائفها الفنية وأدوات السلامة المهنية بالإضافة إلى أنشطة تطبيقية في المعهد التقني البحري والورش الفنية لصيادي تعاونية صيره السمكية.

وفي الافتتاح أوضح منسق الدورة المهندس ابراهيم سالم جعبل لـ (سبأ) أنه تم رصد 20 مليون ريال للمشاركين من صندوق دعم الأنشطة والمهارات وصناعات المنشآت الصغيرة لشراء محركات وشباك للصيد لمساعدتهم في أوضاعهم المعيشية.

تخلل افتتاح الدورة توزيع صناديق صغيرة تحتوي على أدوات الإسعافات الأولية والملابس الدافئة الخاصة بالصيادين مقدمه من البرنامج.

تمويل (76) مشروعاً صناعياً صغيراً بذمار

ذمار/رشاد الجمالي

مول صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بمحافظة ذمار خلال شهري يناير وفبراير من العام الحالي 2013م (76) مشروعاً بمبلغ إجمالي (21) مليوناً و(130) ألف ريال.

أوضح ذلك لـ «الثورة» الأخ أحمد مثنى العنسي، مدير فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بالمحافظة، مشيراً إلى أن هذه التمويلات للصناعات تتوزع في (64) مشروعاً للذكور بمبلغ (18) مليوناً و(930) ألف ريال، وبنسبة (89.95%)، و(12) مشروعاً للإناث بمبلغ أربعة ملايين و(350) ألف ريال، وبنسبة (20.59%).

وبيّن العنسي أن هذه القروض تتوزع بين القطاعات الاقتصادية وتتمثل في القطاع الإنتاجي والصناعي (18) مشروعاً بمبلغ أربعة ملايين و(350) ألف ريال، والقطاع الخدمي ثمانية مشاريع بمبلغ مليون و(980) ألف ريال، والقطاع التجاري (50) مشروعاً بمبلغ (14) مليوناً و(800) ألف ريال، منوهاً بأن هذه القروض أسهمت في توفير (152) فرصة عمل، منها (24) للنساء ساهمت في إعالة (76) أسرة.

وأكد أن الصندوق يسعى إلى تشجيع إنشاء وتطوير قطاع الصناعات والمنشآت الصغيرة في كافة المجالات الإنتاجية والخدمية التجارية وتعبئة الموارد المالية والفنية من المصادر الداخلية والخارجية واستخدامها في تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة واستكشاف فرص الاستثمار الممكنة في هذا القطاع وتقديم الدعم الفني اللازم الذي تحتاجه، إلى جانب الدور الرئيسي في محاربة الفقر وامتصاص البطالة.

الجدير بالذكر أن فرع الصندوق بذمار يسعى إلى تمويل (400) مشروع بمبلغ (265) مليون ريال خلال العام الحالي 2013م.